

Distr.: General
29 April 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - المقدمة وأولويات البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة. ويتناول التقرير ما اضطلعت به البعثة من أنشطة وما استجد من تطورات بهذا الخصوص خلال الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وتواصل البعثة، سعياً إلى تحقيق أهدافها، تعاونها المنتظم مع بريشتينا وبلغراد، ومع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تضطلعان بأدوارهما في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حاضرة وتمارس أنشطتها، تمثيلاً مع البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتواصل أيضاً وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل والتعاون بشكل وثيق مع البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت بلغراد وبريشتينا تشاركان بنشاط في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وإن بوتيرة أبطأ إلى حد ما نظراً لظروف الانتخابات العامة في صربيا والانتخابات التشريعية المقبلة في كوسوفو. ومع ذلك، أُحرز تقدم مشجع في تنفيذ



الرجاء إعادة استعمال الورق

090514 080514 14-30882 (A)



الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. واجتمع الطرفان بقيادة كل من إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، وهاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو، في بروكسل في ٢٧ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير و ٣١ آذار/مارس، إلى جانب كاثرين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. وركزت الاجتماعات بوجه خاص على تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بهيكل الجهاز القضائي في شمال كوسوفو وملاكة الوظيفي. واستطاع الطرفان في كل مرة تضييق شق الخلافات في مواقفهما، ومن المتوقع إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد في الفترة المقبلة. وواصل كلا الجانبين أيضا المشاركة في الأفرقة العاملة التقنية المنشأة من أجل دعم التنفيذ.

٤ - وأحرز تقدم في تنفيذ جوانب أخرى من الاتفاق، منها ما يتعلق بإدماج أفراد من وزارة الداخلية الصربية في شرطة كوسوفو. فبحلول آذار/مارس ٢٠١٤، كان نحو ٢٨٤ من ضباط الشرطة الصربية السابقين قد أكملوا العمليات التوجيهية وتم تعيينهم في الخدمة الفعلية في شمال كوسوفو. وكان من المتوقع أن تُستأنف المباحثات المتعلقة بإنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو بعد تشكيل الحكومة الجديدة في بلغراد.

٥ - وإلى جانب تيسير الحوار الجاري بين بلغراد وبريشينا، وفي أعقاب القرارات الإيجابية التي اتخذها المجلس الأوروبي في ٢١ كانون الثاني/يناير لبدء مفاوضات الانضمام مع صربيا، وكذلك لبدء عملية لتحقيق الاستقرار والانتساب لكوسوفو، ظل الاتحاد الأوروبي حاضراً في كوسوفو من خلال مواصلة نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. فقد ظلت بعثة الاتحاد الأوروبي تعمل استناداً إلى الإجراءات المشتركة للمجلس 2008/124/CFSP، وفي سياق الإطار العام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسلطة الأمم المتحدة. وأدت هذه البعثة، منذ إيفادها إلى كوسوفو في عام ٢٠٠٨، مهام تنفيذية في مجالات القضاء والجمارك والشرطة. وتتولى البعثة التحقيق في الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة وجرائم الحرب، فضلاً عن قضايا الفساد، كما تتولى مقاضاة من يُشتبه أنهم مرتكبوا هذه الجرائم. وساهمت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضاً في بناء قدرات شرطة كوسوفو، بسبل منها الاضطلاع بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة.

٦ - والولاية الحالية لبعثة الاتحاد الأوروبي، التي مددها مجلس الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تنتهي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي سياق الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأوروبي، أجريت مباحثات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن دور البعثة ومهامها في الفترة المقبلة من ولايتها. ولم تكن هذه المباحثات، وقت كتابة هذا

التقرير، قد اختُتمت أو أُتخذ قرار رسمي بعدُ بشأن ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي. غير أنه من المتوقع أن يظل لبعثة الاتحاد الأوروبي دور في كوسوفو، وأن تركز البعثة على التحديات المتبقية في مجال سيادة القانون، وإن كان عملها سينصب أكثر على إسداء المشورة وبناء القدرات. وفي الوقت نفسه، ستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي أداء بعض المهام التنفيذية وستحتفظ بولايتها القضائية على جميع القضايا الجارية. وسيضطلع قضاة كوسوفو بدور أكبر في الهيئات القضائية المختلطة، ما عدا في حالات الظروف الاستثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم في تنفيذ الاتفاقات التي أسفر عنها الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، من قبيل الاتفاق المتعلق بالإدارة المشتركة للمعابر واتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك في شمال كوسوفو على وجه الخصوص.

٧ - ومن المتوقع أن يقوم مكتب الاتحاد الأوروبي بدور أكبر بالنظر إلى دخول كوسوفو في عملية للاندماج في أوروبا. والتعديلات المقترح إضافتها على بعثة الاتحاد الأوروبي سوف تجسّد جزئياً زيادة التركيز على صكوك الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالاندماج، ولا سيما اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والحوار المنظم في مجال سيادة القانون. ومن المتوقع أيضاً أن تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعدلة الاضطلاع بدورها حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بالتعاون والتنسيق الملائمين مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى.

٨ - وفي ١١ نيسان/أبريل، عقدت رئيسة كوسوفو عاطفة يحيى آغا اجتماعات منفصلة مع قادة الأحزاب السياسية في كوسوفو الممثلة في البرلمان، بشأن مواضيع منها ضرورة تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وعقب هذه الاجتماعات، وجهت الرئيسة في ١٤ نيسان/أبريل رسالة إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أعربت فيها عن تأييدها لاستمرار وجود بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وبينت الرئيسة في رسالتها أيضاً الولاية والمهام التي ستضطلع بها البعثة وفقاً للنتائج المتوقعة من عملية الاستعراض الاستراتيجي للبعثة. وعلاوة على ذلك، أشارت الرئيسة إلى إمكانية إنشاء محكمة متخصصة ضمن نظام المحاكم في كوسوفو ومكتب مدع عام متخصص، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وفتح فروع لهما داخل كوسوفو وخارجها، لاستخدامهما في أي إجراءات للمحاكمة أو الاستئناف تنشق عن النتائج التي تخلص إليها أعمال فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق. وردت الممثلة السامية على الرسالة رداً إيجابياً في اليوم نفسه. وأشارت إلى أن بعثة الاتحاد الأوروبي ستواصل مساعدة

كوسوفو في توطيد دعائم نظام قضائي وجهاز أمني مستقلين ومتعددي الأعراق، والمساهمة في تقدم كوسوفو نحو المزيد من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

٩ - وفي بريشتينا، ركزت المباحثات السياسية على إمكانية إجراء انتخابات مبكرة لبرلمان كوسوفو. وفي هذا السياق، بدأ البرلمان النظر في مشروع قانون الانتخابات العامة بهدف إجراء انتخابات عامة مبكرة في إطار تشريعي منقح. غير أن أعضاء في البرلمان يمثلون طائفة صرب كوسوفو وطوائف أخرى من غير الأغلبية أبدوا اعتراضهم على أحكام من مشروع القانون تحدد معايير جديدة لأهلية التصويت، ويرون أنها ستحد من عدد من يحق لهم التصويت من صرب كوسوفو والطوائف الأخرى من غير الأغلبية. ولم يحضر هؤلاء المعارضون جلسة البرلمان التي أُقرَّ فيها مشروع القانون في قراءة أولى. وفي ١١ نيسان/أبريل، أبرزت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، في رسالة وجهتها إلى رئيسة كوسوفو، عددا من الأمور المتعلقة بمشروع القانون، ومنها تعارض المشروع مع قوانين أخرى. وأقرت منظمة الأمن والتعاون أيضا بأن التغييرات التي أدخلت على معايير أهلية التصويت تؤسس نظاما أكثر تقييدا قد يؤدي إلى تنفير الناحيين من غير الأغلبية من المشاركة في الانتخابات أو إلى تعقيد تلك المشاركة.

١٠ - وفي ٦ آذار/مارس، وافقت حكومة كوسوفو على التوصيات المنبثقة عن استعراض استراتيجي لقطاع الأمن يجري كل سنتين. وسوف تستلزم بعض التوصيات، إذا ما نُفذت، إدخال تعديلات على الدستور، الأمر الذي يستتبع الحصول على موافقة ثلثي أعضاء برلمان كوسوفو (بمن فيهم ثلثا ممثلي الأقليات). ومن بين التوصيات التي أقرتها حكومة كوسوفو تحويل القوة الأمنية لكوسوفو إلى قوات مسلحة لكوسوفو. وقدمت الحكومة مشروع تعديلات دستورية إلى البرلمان في هذا الشأن، وحاز المشروع فيما بعد تأييد المحكمة الدستورية في كوسوفو. ولم تشارك القوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) في أي مرحلة من مراحل مطالعة التوصيات أو في صياغتها. وأشارت قوة كوسوفو إلى أن إدخال تغييرات على ولاية القوة الأمنية وهيكلها وطريقة عملها قد يدفع يؤدي إلى إجراء مناقشة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في إطار مجلس شمال الأطلسي، بشأن ما تخلفه تلك التغييرات من أثر على استمرار الدعم الذي تقدمه الناتو لكوسوفو. وفي غضون ذلك، أعربت السلطات الصربية والعديد من ممثلي صرب كوسوفو عن تحفظات شديدة إزاء التحويل المقترح للقوة الأمنية في كوسوفو إلى قوات مسلحة، إذ ينظر المسؤولون الصرب إلى هذه المسألة باعتبارها انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١١ - وفي ١٦ آذار/مارس، أجريت في صربيا انتخابات برلمانية مبكرة، اضطلعت فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمهمة جمع أصوات الناخبين الذين يحق لهم التصويت في كوسوفو. فقد جمعت المنظمة بطاقات الاقتراع في عشرة مراكز و ١٥ فرعاً في جميع أنحاء كوسوفو، ونشرت لهذا الغرض نحو ٤٠٠ موظف دولي. وتولى توفير الأمن شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو. ونفذت العمليات الانتخابية والأمنية بشكل احترافي دون وقوع حوادث أو مشاكل ذات شأن.

ثالثاً - شمال كوسوفو

١٢ - ظل الاهتمام في شمال كوسوفو منصباً في معظمه على تشكيل السلطات البلدية في أعقاب الانتخابات المحلية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكما ورد في تقارير سابقة، أدى العُمد وأعضاء المجالس البلدية المنتخبون حديثاً في الشمال اليمين القانونية في ١١ كانون الثاني/يناير، باستثناء عمدة ميتروفيتشا الشمالية المنتخب الذي أعلن عن قراره عدم استلام منصبه والعمل في الإطار القانوني لكوسوفو. وبالتالي، نظمت عملية اقتراع جديدة لانتخاب عمدة في بلدية ميتروفيتشا الشمالية في ٢٣ شباط/فبراير، بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفاز بها في الجولة الأولى غوران راكيتش مرشح المبادرة الصربية المواطنة.

١٣ - وعقد المجلس البلدي جلساته الافتتاحية في ١٠ شباط/فبراير. وبعد انتخابات ميتروفيتشا الشمالية في ٢٣ شباط/فبراير، شرعت البلديات الأربع في وضع أنظمتها البلدية الأساسية، وقد أُنجزت هذه الأنظمة في ١٢ آذار/مارس. بيد أن وزارة الحكم المحلي والإدارة المحلية في كوسوفو قامت باستعراض مشاريع الأنظمة الأساسية وخلصت إلى أن بعضها لا ينسجم وأحكاماً ذات صلة في تشريعات كوسوفو، وطلبت من السلطات البلدية تعديلها. وأجريت محادثات للتغلب على مواطن الاختلاف.

١٤ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أُلقي القبض على أوليفر إيفانوفيتش، وهو من كبار القادة السياسيين لصرب كوسوفو وأحد المرشحين لمنصب عمدة ميتروفيتشا الشمالية، بسبب تورطه المزعوم في ارتكاب جرائم حرب في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وأثار اعتقاله احتجاجات من بلغراد ومن أعداد كبيرة من صرب كوسوفو المحليين، وارتفعت أصوات مطالبة بإطلاق سراحه إلى حين محاكمته. وفي أوائل آذار/مارس، نقل السيد إيفانوفيتش من بريشتينا إلى أحد مرافق الاحتجاز في ميتروفيتشا الشمالية، وذلك بطلب من السلطات الصربية وطائفة صرب كوسوفو. وفي ٤ شباط/فبراير، وللتهم نفسها، أُلقت بعثة الاتحاد

الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو القبض على دراغوليب ديلباسيتش، وهو مسؤول سابق لوزارة الداخلية الصربية في شمال كوسوفو.

١٥ - وفي ٤ آذار/مارس، قامت شرطة كوسوفو بمداخلة منازل العديد من ضباط الشرطة المحلية ممن ينتمون إلى صرب كوسوفو، كما داهمت مكاتب توجد بها محكمة ترعاها بلغراد، وإدارة الأراضي الحضرية، ومكتب التأمين الطبي في بلدية شتيريتشي التي يشكل صرب كوسوفو أغلبية سكانها. وأسفرت العملية عن احتجاز أربعة من ضباط الشرطة ممن ينتمون إلى صرب كوسوفو وموظف بدائرة محلية للغابات. وفي اليوم نفسه، انضم أعضاء المجالس البلدية إلى عدة مئات من صرب كوسوفو المقيمين في شتيريتشي، وخروجوا يحتجون سلمياً على الإجراءات التي اتخذتها شرطة كوسوفو.

١٦ - وحدث غير ما مرة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أن مُنع المسؤولون الصرب من دخول كوسوفو، وقد احتج هؤلاء على قرارات بريشتينا باعتبارها انتهاكا للإجراءات المتفق عليها. وفي ٥ آذار/مارس، حضر مئات الأشخاص تجمعاً في ميتروفيتشا الشمالية نظمه الحزب الديمقراطي الصربي المعارض تمهيداً للانتخابات البرلمانية الصربية ليوم ١٦ آذار/مارس. بيد أن شرطة كوسوفو منعت رئيس الحزب، رئيس الوزراء السابق لصربيا، فويسلاف كوستونيتشا، من الدخول إلى كوسوفو. ورداً على ذلك، قام زهاء ٥٠ شخصاً من صرب كوسوفو بسد الطريق المؤدية إلى البوابة ١ مدة ساعتين تقريباً.

١٧ - وفي ٦ آذار/مارس، عقدت المجالس البلدية الأربعة في شمالي كوسوفو دورة مشتركة استثنائية في زفيتشان. وأعرب المجتمعون عن القلق إزاء القيود المفروضة على زيارات المسؤولين الصرب إلى كوسوفو، وإجراءات الشرطة في شتيريتشي (المشار إليها أعلاه) وقرار حكومة كوسوفو إنشاء القوات المسلحة لكوسوفو، ودعوا إلى الإفراج عن المحتجزين من صرب كوسوفو في انتظار محاكمتهم.

١٨ - وفي ١٢ آذار/مارس، اقتحمت مجموعة من المسلحين، في بلدية زوبين بوتوك، مركزاً للشرطة المحلية بالقوة، وأطلقت سراح شخص من صرب كوسوفو كان قد أُلقي عليه القبض في وقت سابق من ذلك اليوم لضلوعه في ارتكاب اعتداءات على بعثة الاتحاد الأوروبي. وأبلغ عن انفجار قنبلة يدوية بالقرب من مركز الشرطة دون وقوع إصابات. وأوقف قائد مركز الشرطة بالنيابة عن العمل بعد وقوع الحادث ولكن أعيد إلى منصبه بعد بضعة أيام عقب احتجاجات قوية من مجالس بلديات شمالي كوسوفو الأربع ضد وقفه عن العمل.

١٩ - وأثار أيضاً إلقاء القبض، في ٢٥ آذار/مارس، على محامين ممن عملوا في الدفاع عن عدد من صرب كوسوفو ممن اتهموا بعرقلة جمع الأدلة ردود فعل حادة في الشمال. وفي نفس

اليوم، قام حوالي ٦٠٠ شخص بقطع الطريق الرئيسية المؤدية إلى بلدة روداري ماض/فيليكو روداري، ببلدية زفيتشان، احتجاجا على عمليتي الاعتقال، فيما علق زعماء صرب شمال كوسوفو مؤقتا التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن عمليتي الاعتقال. وعقب إلقاء القبض، في ١١ نيسان/أبريل، على أحد صرب كوسوفو له علاقة بقتل أحد ضباط شرطة كوسوفو في تموز/يوليه ٢٠١١، والهجوم الذي شن على قافلة للشرطة كان الضابط فيها، أعرب زعماء الشمال مرة أخرى عن عدم رغبتهم في التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي. واحتجاجا على هذا الاعتقال أيضا، قام نحو ١٠٠ من صرب كوسوفو بسد الطريق الرئيسية الرابطة بين ميتروفيتشا وزوبين بوتوك في وجه حركة المرور بجميع أنواعها على امتداد خمس ساعات.

٢٠ - وفي ٣١ آذار/مارس، في زوبين بوتوك، وقعت مركبة تقل ثلاثة من ضباط شرطة كوسوفو، في كمين وأطلقت عليها النيران بالقرب من الطريق الرئيسية المؤدية إلى البوابة ٣١. وأصيب الضباط بجروح لا تهدد حياتهم ونقلوا إلى مستشفى يقع في ميتروفيتشا الشمالية. وأدان القادة الصرب وقادة كوسوفو الهجوم بشدة.

٢١ - وبناء على طلب الاتحاد الأوروبي، قدم منسق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة النتائج التي توصل إليها التقييم الذي أجراه في الآونة الأخيرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعرفة مدى فعالية المعونة في البلديات الشمالية من كوسوفو إلى اجتماع عقده منتدى التنسيق بين الجهات المانحة المعروف باسم "الاتحاد الأوروبي الموسع". وتوصي الدراسة، في جملة أمور، بزيادة تركيز الجهات المانحة بشكل جماعي على العوامل الهيكلية ذات التأثير الطويل الأجل التي تعوق التنمية في الشمال. ويعمل فريق الأمم المتحدة في كوسوفو مع الجهات الفاعلة الدولية والمحلية لتشجيع الكفاءة في استخدام الموارد وحشد الموارد بشكل جماعي.

رابعاً - الأمن

٢٢ - بغض النظر عن الحوادث المذكورة أعلاه، ظل الوضع الأمني في كوسوفو هادئاً بشكل عام. وكانت الاحتجاجات الشعبية المتعلقة في المقام الأول بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، متكررة ولكن سلمية بالأساس. ففي ٢٨ كانون الثاني/يناير، نظم طلاب جامعة بريشتينا مظاهرة للمطالبة باستقالة رئيس الجامعة بسبب ادعاءات بوقوع غش أكاديمي. واستمرت الاحتجاجات حتى ٧ شباط/فبراير، وشهدت مواجهات عنيفة مع الشرطة استقال على إثرها رئيس الجامعة من منصبه.

٢٣ - وفي ٩ نيسان/أبريل، وجه انتباه المجتمع الدولي إلى مقتل فتى عمره ٢٢ عاما من ألبان كوسوفو في مدينة الفلوجة العراقية. وأفادت السلطات المحلية أن ما مجموعه ثمانية أشخاص من ألبان كوسوفو قُتلوا حتى الآن في النزاعات الدائرة في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق. ورغم ما أبدته العديد من الجهات الفاعلة المحلية والدولية، بما في ذلك الطائفة الإسلامية في كوسوفو، من إدانة قوية لظاهرة المشاركة في النزاعات الخارجية، فإن هذه المسألة لا تزال من الأمور التي تدعو إلى القلق. وردا على ذلك، تعهدت سلطات كوسوفو بأن تسن قوانين واضحة تحظر المشاركة في النزاعات الخارجية.

٢٤ - واستمر معدل الجريمة في الانخفاض، باستثناء مدينة بيتش التي ما زالت التقارير تفيد بوقوع حوادث فيها يتضرر منها صرب كوسوفو، بمن فيهم العائدون. وفي بلدية إستوك، ما زالت التقارير تفيد بوقوع حوادث أيضا بنسبة أعلى نسبيا، ينطوي معظمها على أعمال السرقة وإضرار الحرائق وانتهاك حقوق الملكية. ولا تزال المنازل غير المأهولة التي يملكها صرب كوسوفو هدفا لأعمال السطو. وكانت بعض ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والمقابر الأرثوذكسية الصربية هدفا لأعمال تخريبية. وظلت الأعمال التي تقوم بها شرطة كوسوفو للتصدي للجرائم التي ترتكب ضد الأقليات العرقية تتحسن باستمرار. وزاد عدد دوريات الشرطة في المناطق المختلطة الأعراق في بلدية كلينا، الأمر الذي حظي بترحاب خاص من السكان المحليين من الصرب.

خامسا - سيادة القانون

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رصد الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون وممارسة بعض المهام في هذا مجال، كما واصلت تعاونها التقني مع السلطات الصربية ومؤسسات كوسوفو المعنية. وواصلت البعثة تيسير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من البلدان التي لم تعترف بكوسوفو. وواصلت أيضاً تقديم خدمات التصديق على الوثائق لصالح المقيمين في كوسوفو وبناء على طلب الدول غير المعترفة بكوسوفو، وذلك أساساً لأغراض التصديق على وثائق الأحوال الشخصية والشهادات الأكاديمية ووثائق المعاش التقاعدي، حيث بلغ مجموع هذه الوثائق ٦٨٠ وثيقة.

٢٦ - وواصلت البعثة تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والدول الأعضاء فيها. فقد تلقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسعة طلبات بشأن إشعارات بخصوص أشخاص مطلوبين دولياً، وأصدرت خمساً من نشرات الإنتربول الحمراء.

٢٧ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس الادعاء العام لكوسوفو على خطة استراتيجية للتعاون بين المؤسسات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وعيّن مكتب رئيس الادعاء العام منسقا وطنياً لمكافحة الفساد سيتولى تقديم تقارير مرحلية دورية. والقصد من وراء ذلك زيادة مساءلة المدعين العامين ومنظومة الادعاء العام في مجال مكافحة الفساد.

٢٨ - وكان ما مجموعه ١ ٧١٢ شخصا لا يزالون في عداد المفقودين من جراء النزاع في كوسوفو. وواصلت البعثة دعمها وتشجيعها للجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن مسألة الأشخاص المفقودين. وفي ١١ شباط/فبراير، عقد في بلغراد الاجتماع الخامس والثلاثون للفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين، برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبمشاركة ممثلين لبلغراد وبريشتينيا والبعثة. وعُقد اجتماع آخر للفريق العامل في ٧ نيسان/أبريل في بريشتينا؛ وكُرس هذا الاجتماع لمناقشة خطط لاستخراج رفات من موقع يُحتمل أنه مقبرة جماعية تقع في محاجر رودنيتشا في بلدية راتشكا، صربيا. وأكد تحليل الحمض النووي لرفات جثتين استخرجتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أن الفردين كانا من ألبان كوسوفو الذين قتلوا أثناء النزاع. وفي اجتماع ٧ نيسان/أبريل، أُعلن أن العمل في الموقع سيبدأ في ذلك اليوم. وسيشارك في العمل مراقبون دوليون وآخرون محليون من كوسوفو، إلى جانب خبراء وعاملين تابعين للحكومة الصربية في مجال الطب الشرعي. وستُجرى تحليلات الحمض النووي في البوسنة والهرسك، في مختبر اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين. واتفق الفريق العامل على وجوب بذل كل الجهود الممكنة للتعجيل بإنجاز العمل في الموقع وإبلاغ أفراد الأسر المتضررة.

سادسا - العائدون والمجتمعات المحلية

٢٩ - سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٥٠ فردا من المشردين عادوا طوعاً إلى كوسوفو خلال أشهر كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس، ٢٩ منهم من صرب كوسوفو، و ٩ من غورانيي كوسوفو، و ١٢ من طائفتي أشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو. وبلغ عدد العائدين طوعاً من أفراد الأقليات منذ عام ٢٠٠٠ ما مجموعه ١٩٣ ٢٥ شخصا. وساعدت المفوضية ٢٦١ شخصا في الحصول على الوثائق الشخصية أو المدنية خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير.

٣٠ - وبُذلت جهود إضافية لمعالجة عودة المشردين الطوعية بمعدل منخفض وإعادة إدماجهم. وفي ٥ شباط/فبراير، وافقت حكومة كوسوفو على استراتيجية للطوائف

والعائدين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وتعطي الاستراتيجية الأولوية لبناء المساكن والأمن المحلي وحرية التنقل وتوفير الخدمات العامة وإيجاد فرص العمل. ووفقا لما ذكرته المفوضية، لوحظت زيادة في عدد المشردين داخليا الذين يلتمسون المعلومات ويستفيدون من الوسييلتين الرئيسيتين للتشجيع على العودة الطوعية، وهما "زيارات الاطلاع" و "زيارات الإبلاغ".

٣١ - وعلى مستوى البلديات، قامت قيادات بلديات دجياكوفبي/دجاكوفيتسا، وإستوغ/إستوك، وكليني/كلينا وبيجي/بيتش بتسيير تخصيص قطع أرضية للمشردين من طوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو الذين يعيشون حاليا في الجبل الأسود. أما المشردون من الصرب فكانوا لا يزالون يواجهون صعوبات عند محاولتهم زيارة الممتلكات والمقابر في دجياكوفبي/دجاكوفيتسا، وقد وُجّهت نداءات من جهات دولية عديدة إلى العمدة لبذل مزيد من الجهود لإشاعة التسامح والمصالحة.

٣٢ - وفي أعقاب الانتخابات المحلية التي أُجريت في كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، امتثلت معظم بلديات جنوب نهر إيبير/إيبار للشرط القانوني الذي ينص على تعيين ممثلين لطوائف الأقليات في مناصب رئيسية، بما في ذلك مناصب نائب العمدة، ورؤساء المجالس البلدية ونوابهم، ومديرو البلديات. وأعدت البلديات في الجنوب أيضا تشكيل اللجان الإلزامية المعنية بالسياسات والشؤون المالية ولجان شؤون المجتمعات المحلية، فضلا عن المجالس البلدية لأمن المجتمعات المحلية.

سابعاً - التراث الثقافي والديني

٣٣ - عقد المجلس المعني برصد التنفيذ، المنشأ بموجب القانون المتعلق بمناطق الحماية الخاصة، اجتماعين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وركزت المناقشات على مسألة أعمال التشييد غير القانوني في مناطق الحماية الخاصة وعلى مسألة الممتلكات. وفي شباط/فبراير، أصدرت وزارة البيئة والتخطيط المحلي مبادئ توجيهية لتنفيذ القانون المتعلق بمناطق الحماية الخاصة.

٣٤ - وأحرز بعض التقدم في تنفيذ القانون المتعلق بمركز بريزرين التاريخي. وفي شباط/فبراير، نظر مجلس التراث الثقافي في بريزرين في طلبات لترميم مبانٍ في منطقة الحماية الخاصة. وفي آذار/مارس، أنشأت وزارة البيئة والتخطيط المحلي فرقة عمل معينة بمركز بريزرين التاريخي، ستتولى إجراء دراسة عن المنشآت غير القانونية، وإعداد التدابير المناسبة. غير أن بلدية راهوفيتش/أوراهوفاتش لم تبدأ بعد تنفيذ القانون المتعلق بقرية هوتشي إي مادي/فيليكا هوتشا، ولم تحرز أي تقدم في إنشاء مجلس قرية هوتشي إي مادي/فيليكا هوتشا، الذي يقضي به القانون.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّلَت ١٨ حادثة استُهدفت فيها ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. ففي ٧ شباط/فبراير، تم تدنيس قبرين في المقبرة الأرثوذكسية الصربية في قرية بيرفوجتششي/بيرفوجتشا التابعة لبلدية كامينيتشي/كامينيتشا. وتعرضت لأضرار في ١٥ شباط/فبراير شاهدة قبر في المقبرة الأرثوذكسية الصربية في قرية بينتشي/بيناتش التابعة لبلدية فيتي/فيتينا، كما تعرضت لأضرار ثلاث شواهد لقبور في بلدة دجياكوفي/دجياكوفيتشا في ٩ نيسان/أبريل. وأصدر عمدتا كل من بلدية كامينيتشي/كامينيتشا وبلدية فيتي/فيتينا إدانة علنية شديدة للهجة في كل حادثة من هذه الحوادث، وطالبا بالإسراع في إجراء تحقيقات. كما أُلحقت أضرار في ١٢ نيسان/أبريل بشاهدي قبرين وباب المقبرة الأرثوذكسية الصربية في فوشي كوسوفو/كوسوفو بولي. وفي ٢٢ شباط/فبراير، رُسمت شعارات مهينة على واجهة الجدار المحيط بكنيسة العذراء المقدسة الأرثوذكسية الصربية في بلدة دجياكوفي/دجياكوفيتشا. وأدانت السلطات البلدية هذا الحادث.

٣٦ - وفي تطور إيجابي، عيّنت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ممثلين لها في المجالس البلدية لأمن المجتمعات المحلية في بلديات بيحي/بيتش وديتشان/ديتشان وكليني/كلينا. ورُشح أيضا قسُّ أرثوذكسي صربي لعضوية المجلس البلدي لأمن المجتمعات المحلية لبلدية راهوفيتش/أوراهوفاتش.

ثامنا - حقوق الإنسان

٣٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، العمل في إطار فريق الاتصال الدولي المعني بحقوق الإنسان وفريقيه الفرعيين المعنيين بحقوق الملكية وبالحوادث الأمنية التي تمس بالطوائف من غير الأغلبية، حيث حُشدت الجهات الفاعلة الدولية في كوسوفو من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واستعرض الفريق، في جملة أمور، مشروع استراتيجية كوسوفو لحقوق الإنسان، والتعديلات المزمع إدخالها على القانون المتعلق بأمين المظالم، ومشاريع القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز، والتشريعات المتعلقة بحقوق الطفل.

٣٨ - وفرَّغ المركز الأوروبي لشؤون الأقليات ومفوضية الشؤون اللغوية في كوسوفو من إجراء تقييم للحقوق اللغوية في برلمان كوسوفو. ومن الصعوبات التي لمسها التقييم محدودية الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لخدمات اللغات، وضعف العمل بممارسات تدقيق

النصوص والتوحيد اللغوي، وقصور آليات مراقبة جودة الترجمات، بما في ذلك الترجمة إلى اللغة الصربية، عند إصدار القوانين الجديدة.

٣٩ - وأقيمت عدة مناسبات تتعلق بحماية حقوق المرأة وتعزيزها، بما في ذلك ما يتصل منها باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس. وأشارت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أطلقتها في ١٣ شباط/فبراير حول العنف العائلي والعنف الجنساني في ثلاث بلديات من بلديات كوسوفو، إلى أن العنف الجسدي لا يزال يشكل أكثر أنواع العنف شيوعاً، وأن ١٧,٣ في المائة من النساء و ٥٠,٢ في المائة من الأطفال يتعرضون لهذا النوع من العنف.

٤٠ - وفي ٧ آذار/مارس، افتتحت رئيسة كوسوفو رسمياً مجلساً وطنياً لمن تعرضوا للعنف الجنسي المتصل بالحرب بهدف زيادة الوعي العام الشامل بهذه المسألة. وفي وقت لاحق، في ٢٠ آذار/مارس، اعتمد برلمان كوسوفو تعديلات للقانون المتعلق بوضع وحقوق شهداء جيش تحرير كوسوفو والمقعدين من عناصره وقدامى المحاربين في صفوفه، ومن تعرضوا للعنف الجنسي في أثناء الحرب، والضحايا من المدنيين، وأفراد أسرهم، وهي تعديلات ترمي إلى حصر ضحايا العنف الجنسي وحمايتهم. غير أنه أثارت مخاوف من أن التشريع لا يزال قاصراً عن معالجة ألوان المعاناة التي تعرض لها ضحايا هذا النوع من العنف ممن لا يتمتعون إلى الأغلبية.

تاسعا - ملاحظات

٤١ - أُشيرُ بتقدير إلى أن بلغراد وبريشيتينا واصلتا مشاركتيهما النشطة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وإن كان بوتيرة أبطأ قليلاً ناجمة إلى حد كبير عن الانتخابات العامة في صربيا والانتخابات التشريعية المقبلة في كوسوفو. غير أنه من الضروري مواصلة التقدم بخطى حثيثة نحو التنفيذ الكامل للاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، على النحو المحدد في خطة التنفيذ المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣.

٤٢ - ولا تزال بعض التحديات القليلة ماثلة فيما يتعلق بتنفيذ بعض أحكام الاتفاق، ولا سيما ما يتعلق منها بإنشاء رابطة/هيئة البلديات الصربية في كوسوفو. وأحث الجانبين على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل والدقيق للاتفاق والنظر في موضوع إنشاء الرابطة/الهيئة المذكورة أعلاه بروح من الانفتاح وحسن النية. على أن التحديات التي لا تزال تعترض التنفيذ الكامل للاتفاق ينبغي ألا تلقي بظلالها على التقدم الملحوظ الذي تحقق منذ بدء الحوار بين رئيسي الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأرحب، على

وجه الخصوص، بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن المسائل التقنية المتبقية المتعلقة بإدماج المؤسسات القضائية الصربية الموازية في الإطار القانوني لكوسوفو. وإنني أطلع إلى التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن إدماج تلك الهيئات في الاجتماع المقبل الرفيع المستوى الذي يُعقد في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

٤٣ - وأرحب أيضا بالخطوات المتخذة نحو الإنشاء الكامل للحكومات البلدية الجديدة في شمال كوسوفو، بعد إجراء انتخابات محلية ناجحة في عام ٢٠١٣. وأود أن أثنى على الزعماء في الشمال، وكذلك في بلغراد وبريشينا، على ما أبدوه من إقدام في مواجهة التحديات الدقيقة التي تطرحها هذه المرحلة.

٤٤ - وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن استمرار مشاركة الاتحاد الأوروبي لا يزال يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق مزيد من التقدم في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا، وكذلك الأمر بالنسبة للدعم المقدم من المجتمع الدولي بوجه عام. وفي الوقت نفسه، تكتسي مشاركة بلغراد وبريشينا الفعالة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي أهمية أساسية في تحقيق هدفهما المشترك المتمثل في توثيق الأواصر مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وأشير، في هذا الصدد، إلى أن صربيا بدأت رسميا محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٢١ كانون الثاني/يناير. وبموازاة ذلك، بدأت كوسوفو بإجراء مفاوضات بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وعلى النحو المشار إليه في تقريرتي السابق، فإن الحوار الجاري بين بلغراد وبريشينا له دور أساسي في التقدم الذي أحرزاه مؤخرا بخصوص المسار نحو الاندماج الأوروبي.

٤٥ - وعلى النحو المبين أعلاه وكذلك في المرفق الأول لهذا التقرير، فإن استعراضا استراتيجيا لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قد شارف على الانتهاء، الأمر الذي يهيئ الأساس لتعديل عمليات بعثة الاتحاد الأوروبي بحيث تراعي التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات سيادة القانون ذات الصلة على أرض الواقع. وأحيط علما أيضا بأهمية مجموعة من صكوك الاتحاد الأوروبي التي ستطبق في سياق المحادثات المتعلقة باتفاق مستقبلي لتحقيق الاستقرار والانتساب خاص بكوسوفو، وبالتالي، تنامي الأدوار التي يضطلع بها، في هذا المجال، مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو. ومع ذلك، فإن تعزيز المؤسسات المعنية بسيادة القانون لا يزال يمثل تحديا طويل الأجل، وستظل مهمة تحسين الأداء في هذا المجال شاغلا أساسيا لكل من كوسوفو وللجماعة الإقليمية والمجتمع والدولي. وأشير، في هذا الصدد، إلى أن رئيسة كوسوفو أعربت علنا، وكذلك في رسالتها المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، عن دعم كوسوفو

لاستمرار نشر بعثة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه البعثة في تنفيذ الاتفاقات التي يتمخض عنها الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

٤٦ - وأود أن أعرب عن الشكر لممثلي الخاص، فريد ظريف، على قيادته الدينامية والفعالة، ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على تفانيهم في تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة. وأود أن أعرب عن امتناني أيضاً لشركائنا في الميدان منذ أمد طويل، ومنهم الاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة في كوسوفو، على إسهاماتهم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وتعاونهم الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

المرفق الأول

التقرير المقدم من ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

(يشمل التقرير الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤)

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) القيام بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون، وواصلت تأدية مهامها التنفيذية وفقا لولايتها. وبالنسبة إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تيسير تنفيذ تلك الاتفاقات في قطاع سيادة القانون. وقد زادت القدرات التشغيلية لشرطة كوسوفو زيادة كبيرة بفضل إدماج ٢٨٤ من الضباط الذين كانوا في السابق تابعين لوزارة الداخلية الصربية. واستمر تحصيل الرسوم في المعابر الشمالية دون مشاكل كبرى، بينما انتهى مشروع نسخ دفاتر السجلات المدنية والتصديق عليها في ٣١ آذار/مارس.

وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية خلال الانتخابات البلدية، دعمت بعثة الاتحاد الأوروبي شرطة كوسوفو من خلال توفير المساعدة في مجالات الرصد والتوجيه وإسداء المشورة خلال العملية بأسرها. وتمكنت شرطة كوسوفو من التدخل في حالات الحوادث بمهنية وبسرعة.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو، ومن ذلك على الخصوص إلقاؤها القبض في شمال كوسوفو على عدد من المطلوبين. فقد أُلقي القبض بداية العام على أوليفر إيفانوفيتش و دراغولجوب ديليباسيتش (بتهمة ارتكاب جرائم حرب) وميلوفان فلاسكوفيتش (بتهمة القتل)، كما أُلقي القبض في نيسان/أبريل على رادوفان راديتش ونيويشا فيوياتشيتش. وصدر عدد من لوائح الاتهام والأحكام في قضايا تتعلق بالجريمة المنظمة والفساد. وواصلت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي أعمال التحقيق، وفقا لولايتها، في الادعاءات الواردة في التقرير الذي أعده

ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا، عن معاملة الأشخاص بطريقة غير إنسانية والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو.

وناقشت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأوروبي الذي أجرته الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. ويتوخى الاستعراض الاستراتيجي أن تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي تنفيذ ولايتها على نطاق كوسوفو، مركزة على بناء القدرات على مستوى القيادة الاستراتيجية، وعلى تنفيذ الاتفاقات التي يسفر عنها الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والأمن، خصوصاً في شمال كوسوفو.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤

جرائم الحرب

في ٢٨ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب قدمه مدع عام دولي إلى مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو، أمر قاض دولي من محكمة ميتروفيتشا الابتدائية باحتجاز أوليفر إيفانوفيتش على ذمة التحقيق، وهو مرشح في انتخابات الإعادة لاختيار العمدة في شمال ميتروفيتشا التي كان مزمعا إجراؤها في ٢٣ شباط/فبراير، ويشتبه في ارتكابه جرائم حرب والتحريض على ارتكاب جريمة القتل المقترون بظروف التشديد. وفي اليوم السابق، كان إيفانوفيتش قد سلم نفسه طوعاً في قسم شرطة شمال ميتروفيتشا. وفي ٧ آذار/مارس، أصدر قاض دولي أمراً بنقله من مركز الاحتجاز في بريشتينا إلى مركز الاحتجاز في ميتروفيتشا.

وفي القضية نفسها، في ٤ شباط/فبراير، قام دراغولجوب ديلباسيتش، وهو قائد سابق لشرطة ميتروفيتشا، بتسليم نفسه إلى مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو، وألقي القبض عليه بعد ذلك، وصدر أمر باحتجازه على ذمة التحقيق. ومن بين ما يُتَّهم به ديلباسيتش التحريض على ارتكاب جريمة القتل المقترون بظروف التشديد بالتعاون مع أوليفر إيفانوفيتش. وفي ٢٤ آذار/مارس، أصدر قاض دولي أمراً بنقل ديلباسيتش إلى مركز الاحتجاز في ميتروفيتشا. وفيما يتعلق بالقضية نفسها أيضاً، أُلقي القبض في ١٥ نيسان/أبريل على نيويسا فوياتشيتش لعدد من التهم منها القتل المقترون بظروف التشديد.

وفي ١٢ شباط/فبراير، أدانت هيئة قضاة مختلطة من قضاة محليين وقضاة دوليين في محكمة بريشتينا الابتدائية إيفان راديفوفيتش بارتكاب جرائم حرب في فوشي كوسوفو/كوسوفو بوليه في عام ١٩٩٩ وحكمت عليه بثماني سنوات سجنًا.

وفي ٤ آذار/مارس، قبلت هيئة قضاة تتألف من قاض محلي وقاضيين دوليين في محكمة الاستئناف الطعن الذي قدمه مدع عام دولي ضد تبرئة جميع المتهمين السبعة في قضية أيوب كباشي وآخرين. وكانت هيئة قضائية مكونة في أغلبها من قضاة محليين قد برأت المتهمين في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣. وأدانت محكمة الاستئناف متهمين اثنين بارتكاب جرائم حرب وحكمت عليهما بالسجن خمس سنوات لكل منهما، بينما حُكم على المتهمين الخمسة الآخرين بالسجن ستة أشهر لكل منهم (مع وقف التنفيذ لمدة عام) لتقديهم المساعدة للجنة بعد ارتكاب الجرائم.

وفي ١٥ نيسان/أبريل، بدأت في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية المحاكمة الرئيسية في القضية المرفوعة ضد سليمان سليمي وثلاثة متهمين آخرين، وكلهم متهمون بارتكاب جرائم حرب في حق السكان المدنيين.

الجريمة المنظمة والفساد

في ٢١ كانون الثاني/يناير، بدأت هيئة قضاة تتألف من قاض محلي وقاضيين دوليين المحاكمة الرئيسية لعشرة متهمين بإصدار قرارات قضائية غير قانونية في محكمة بريشتينا الابتدائية. وتعلق القضية التي تورط فيها ثمانية قضاة محليين ومحامين، بادعاءات تقول إن أراض في الملك الجماعي للسكان فُوتت بطريقة احتيالية إلى ملاك من الخواص.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، صدرت لائحة اتهام ضد شخصين لممارستهما الابتزاز واستغلال النفوذ في قضية مدعون عامون دوليون وآخرون محليون من مكتب الادعاء العام الابتدائي في بريشتينا. ويُشتبه في أن المتهمين هددوا شخصاً بالقتل لإجباره على إعطائهما ٣٠.٠٠٠ يورو أو سيارة فاخرة لأغراض التأثير بطرق غير مشروعة في صنع القرار من مسؤولي البلدية بهدف تغيير الوضع القانوني لقطعة أرضية.

وفي ٥ شباط/فبراير، أجرت بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو، تحت إشراف مدع عام دولي، عملية اعتقال وتفتيش ضد ١٠ متهمين يُدعى أنهم تورطوا في مجموعة تمارس الجريمة المنظمة يُشتبه في ارتكابها عدداً من الأعمال منها الاحتيال على السفارة الإيطالية في بريشتينا من خلال شراء تأشيرات شنغن بطريقة غير قانونية. ومن المتهمين في القضية أو كي روغوف، وهو عضو في برلمان كوسوفو وابن رئيس كوسوفو السابق إبراهيم روغوف. وفي ١٤ آذار/مارس، أكدت هيئة قضائية تتألف من قاض دولي وقاضيين محليين في محكمة الاستئناف حكماً بالإبقاء على المتهمين رهن الاحتجاز على ذمة التحقيق أو الإقامة الجبرية.

وفي ١٩ شباط/فبراير، أصدر مدع عام دولي من مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو لائحة اتهام ضد فاتمير ليماي، وزير النقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية السابق، وأربعة آخرين متهمين بجرائم تتعلق بالمشتريات^(١). ووُجِّهت إلى المتهمين عدة اتهامات منها الضلوع في الجريمة المنظمة وسوء استغلال المنصب أو السلطة.

وفي ١١ آذار/مارس، حكمت هيئة قضاة تتألف من قاض محلي وقاضيين دوليين في محكمة بريشتينا الابتدائية على آربين فيسيلي بعشر سنوات سجنًا لتنظيمه ومشاركته في تهريب الهروين من كوسوفو إلى ألمانيا في عام ٢٠١٢.

وفي ١٣ آذار/مارس، أدانت هيئة قضاة مختلطة من قضاة محليين وآخرين دوليين في محكمة بريزرن الابتدائية جميع المتهمين الستة في قضية "عمدة بريزرن" بارتكاب جريمة سوء استغلال المنصب أو السلطة. وحُكِمَ على العمدة بسنتين حبسًا مع وقف التنفيذ وحرمانه لمدة ٣٠ شهراً من تقلد وظائف في الإدارة العامة أو الخدمة العامة. وحُكِمَ على المتهمين الآخرين في نفس القضية بالسجن لفترات تتراوح بين خمسة أشهر و ١٨ شهراً مع وقف التنفيذ.

وفي ١٣ آذار/مارس، حكمت هيئة قضاة مختلطة من قضاة محليين وآخرين دوليين في محكمة بريشتينا الابتدائية على سليمان توبوزي بأربع سنوات حبسًا لارتكابه أعمال شراء وحيازة وتوزيع وبيع مواد مخدرة خطيرة وضلوعه في الجريمة المنظمة في كوسوفو وألبانيا وعدد من بلدان أوروبا الغربية في عام ٢٠٠٩.

وفي ١٨ آذار/مارس، وفي إطار عملية نُفذت ضد الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون السويسرية التي اضطلعت بعمليات متزامنة في سويسرا، ألقت شرطة الحدود في كوسوفو القبض على ثلاثة متهمين وفتشت أربعة ممتلكات. ويقود التحقيق الآن مدع عام دولي من مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو. وفي ٢٠ آذار/مارس، أمر قاض دولي في محكمة بريشتينا الابتدائية باحتجاز المتهمين على ذمة التحقيق.

وفي ٢١ آذار/مارس، قُتِل شخصان وجُرح ستة آخرون في بيجي/بيتش. وذهب الاعتقاد إلى أن عمليتي القتل تتصلان بخصومة طويلة بين عائلتين. وتولى مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو التحقيق في القضية التي تنطوي على أعمال إجرامية منها الضلوع في الجريمة المنظمة والقتل المقترن بظروف التشديد.

(١) صدر صك اتهام لأنشطة إجرامية مماثلة ضد نفس المجموعة في قضية أخرى في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويُنتظر أن يصدر قرار في القضية من محكمة الاستئناف.

وفي ٢ نيسان/أبريل، ألقت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي، بمعاونة من شرطة كوسوفو، القبض على ثلاثة متهمين وأجرت عمليات تفتيش في عدة مواقع من منطقتي بريشتينا وبيجي/بيتش. ويقود مدع عام دولي من مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو التحقيق الجاري في أعمال الجريمة المنظمة والابتزاز التي تتصل بمحال ألعاب القمار والكازينوهات في مختلف أنحاء كوسوفو.

وفي ٦ نيسان/أبريل، وبعد عملية اعتقال قامت بها شرطة كوسوفو في ٣ نيسان/أبريل، أمر قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية باحتجاز متهمين اثنين على ذمة التحقيق في قضية "بلدية بريشتينا". وأمر متهم ثالث بالحضور بانتظام إلى قسم الشرطة ومنع من مغادرة كوسوفو. ورُفض طلب احتجاز المتهمين الثمانية الآخرين على ذمة التحقيق. ويجري التحقيق مع عشرة من المتهمين، وكلهم من مسؤولي بلدية بريشتينا، لمشاركتهم في مجموعة تمارس الجريمة المنظمة، إضافة إلى سوء استغلال المنصب أو السلطة. وكان المتهم الحادي عشر تحت التحقيق بسبب تزوير وثائق.

وفي ٨ نيسان/أبريل، حكمت هيئة قضائية تتألف من قاض محلي وقاضيين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، في إطار محاكمة معادة في محكمة بيجي/بيتش الابتدائية، على عيسى صالح، وهو موظف سابق في صندوق الضمان في كوسوفو، بستتين حبساً لاستغلاله منصبه أو سلطته الرسمية في مساعدة القاضي السابق كولا بوكا في إصدار قرارات قضائية غير قانونية، ومن ثم الحصول على مكسب لنفسه أو لشخص آخر. وبالإضافة إلى ذلك، حُكم على صالح بالحرمان لمدة سنتين من شغل أي وظيفة عامة بعد خروجه من الاعتقال.

قضايا أخرى

في ٣ شباط/فبراير، أُلقي القبض على ميلوفان فلاسكوفيتش للاشتباه في ضلوعه في قتل الضابط في شرطة كوسوفو، أنور زيميري، في عام ٢٠١١. وفي ٤ شباط/فبراير، أُفرج عن فلاسكوفيتش بكفالة بعد تقييم المخاطر الإجرائية. وفي ٣ نيسان/أبريل، رفض قاض دولي طلباً لاحتجاز فلاسكوفيتش على ذمة التحقيق وأمر بإطلاق سراحه بكفالة.

وفي ١٩ شباط/فبراير، أُلقي القبض على ثلاثة أشخاص وخضعت منازلهم للتفتيش للاشتباه في قيامهم بسرقة مركبة تابعة لمكتب البريد الخاضع لإدارة صربيا؛ وقد وقعت السرقة على الطريق من زفيتشان إلى زوبين بوتوك في آب/أغسطس ٢٠١٣. وقد تولّت إجراء التحقيق في الحادث الفرقة الخاصة لميتروفيتسا التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع شرطة الحدود في ميتروفيتشا وشرطة كوسوفو.

وفي ٣ آذار/مارس، حكم قاض محلي بمحكمة بريشتينا الابتدائية على ثلاثة متهمين بسنة حبساً لكل واحد منهم (موقوف التنفيذ لمدة سنتين). وكان المتهمون الثلاثة، ومجموعة أشخاص مجهولين، قد أقدموا على منع منظمة كوسوفو ٢,٠ غير الحكومية من تنظيم تجمع عام، وقاموا بعرقلة ذلك التجمع، مستخدمين القوة. وأجرت شرطة كوسوفو تحقيقاً في القضية، وتولى القضية فريق مختلط مُشكل من مدّعين عامّين أحدهما محلي والآخر دولي.

وفي ١٤ آذار/مارس، أصدرت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة محليين بمحكمة فيريزاي/أوروسيفاتش الابتدائية حكماً على مواطن أوكراي بثلاث سنوات حبساً لصلوّه في تسهيل أعمال الدعارة وغسل الأموال، بينما حكمت على متهم آخر بسنتين حبساً. وأجرت شرطة كوسوفو التحقيق في القضية، وتولى القضية مدعيان عامان محلي ودولي. واعترف متهم ثالث، وهو أيضاً مواطن أوكراي، بالتهمتين نفسيهما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وحُكم عليه بالحبس ١٨ شهراً.

واستلم مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو مهمة التحقيق في قضية تهم خمسة أشخاص في شتيريتشي/شتيريتسي، أربعة منهم كانوا ضباط شرطة من صرب كوسوفو يُشتبه في قيامهم بإفشاء أسرار رسمية وحيازة أسلحة بطريقة غير قانونية وسوء استغلال السلطة. وفي ١٤ آذار/مارس، أمر قاض دولي أربعة من المتهمين بالحضور أسبوعياً إلى مركز الشرطة في شتيريتشي/شتيريتسي.

وفي ٢٥ آذار/مارس، ألقت الفرقة الخاصة في ميتروفيتشا التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي القبض على محامي زاركو فاسيلونوفيتش (الذي يوجد رهن الاحتجاز على ذمة التحقيق لاثامه بمحاولة قتل عضوين في وحدة العمليات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو)، للاشتباه في تورّطهما في أعمال عرقلة تتعلق بالأدلة أو الإجراءات الرسمية. وفي ٣ نيسان/أبريل، أمرت هيئة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين دوليين تابعين لمحكمة الاستئناف بوضع المدعى عليهما رهن الإقامة الجبرية.

وفي ١١ نيسان/أبريل، نفّذت بعثة الاتحاد الأوروبي أمراً دولياً صادراً عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لإلقاء القبض على رادوفان راديتش في زوبتشي/زوبتسي، بشمال كوسوفو. وكانت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد طلبت في عام ٢٠١١ إصدار الأمر بإلقاء القبض. ونُفّذ الأمر في إطار تحقيق جارٍ في عملية قتل أنور زيميري، الضابط في شرطة كوسوفو، في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، والمهجوم الذي تعرضت له قافلة الشرطة التي كان الضحية ضمنها وقت اغتياله.

فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات

واصلت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات أعمال التحقيق في الادعاءات الواردة في التقرير الذي أعدّه المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتى، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بعنوان "معاملة الأشخاص بطريقة غير إنسانية والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو". وتشمل الجرائم المدعى ارتكابها جرائم الاختطاف والاحتجاز وسوء المعاملة والقتل، إضافة إلى جمع الأعضاء البشرية والاتجار بها في كوسوفو.

وتواصلت بخطى حثيثة أنشطة التحقيق والتنفيذ، وظل التعاون مثمراً مع السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون في المنطقة وخارجها. وواصلت فرقة العمل الخاصة تعاملها مع الأطراف المتضررة والجماعات والأفراد القائمين على الدفاع عن الضحايا رغبة في جمع معلومات مفيدة للتحقيق.

وواصل المدعي العام الرئيسي، كلينت وليامسون، العمل مع الحكومات المعنية في الاتحاد الأوروبي وخارجه لضمان أن يكون التحقيق الذي تُجريه فرقة العمل مستقلاً ومحيداً وذا روح مهنية وأن يتسنى للفرقة إنجازها في الأشهر المقبلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توجه السفير وليامسون وأعضاء من مكتبه إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك إلى كوسوفو، بهدف إجراء محادثات مع أجهزة حكومية بشأن طائفة من المسائل الهامة ذات الصلة بعمل فرقة العمل الخاصة.

وفي كوسوفو، اجتمع السيد وليامسون مع وزير العدل، هاجر الدين كوتشي، وأعاد تأكيد تصميمه على إجراء تحقيق محايد ومستقل يكشف كامل الحقيقة وراء الادعاءات الخطيرة التي وردت في تقرير مجلس أوروبا الصادر في عام ٢٠١١. وشدد السيد وليامسون على أن فرقة العمل تتمتع بصلاحيات التحقيق، وإذا اقتضى الأمر، مقاضاة الأشخاص المسؤولين شخصياً عن الجرائم المدعى ارتكابها في التقرير. وأكد أن التحقيق لا يزال جارياً، وأنه من السابق لأوانه الحكم سلفاً على ما سيؤول إليه من نتائج. واجتمع السيد وليامسون أيضاً بالمثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، سامويل زبوغار، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، بيرنت بوركارت، من أجل مناقشة سبل التعاون مع فرقة العمل.

واستمر التعاون أيضاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع مسؤولين من أرفع المستويات في الاتحاد الأوروبي لضمان الاستمرار في توفير الدعم لفرقة العمل، وسعيًا كذلك، في سياق ترقّب اختتام هذا التحقيق، إلى وضع آلية فعالة للمحاكمة في حال صدور صك اتهام.

حقوق الملكية

في مجال القضاء المدني، بتّ أعضاء هيئة دعاوى الملكية في كوسوفو التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ١٠٤٨ قضية (معظمها قضايا تنازع على الملكية بين طوائف عرقية مختلفة). ورُفِع في الإجمال ٦٩٦ ٤٢ مطالبة إلى وكالة الممتلكات في كوسوفو، لم يبق منها سوى ٢١٤ ١ مطالبة في انتظار البتّ.

وفي الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل، بتت دائرة الاستئناف بوكالة الممتلكات في كوسوفو في ٥٧ طعناً استئنافياً. وبلغ عدد ما قُدّم من طعون بالاستئناف في قرارات هيئة دعاوى الملكية في كوسوفو ٦٢ طعناً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٧٥ قراراً في القضايا المعروضة على الهيئة الابتدائية. وأغلقت الدائرة الخاصة أيضاً ملفات ٥٩٨ قضية من قضايا قوائم العمال وانتهت من البت في ٦٣ قضية على مستوى هيئة الاستئناف التابعة لوكالة الممتلكات في كوسوفو.

التشريعات والمسائل القانونية الأخرى

أقرّ برلمان كوسوفو في ٢٠ آذار/مارس القانون المعدّل والمكمّل للقانون المتعلق بتصريح كبار المسؤولين العموميين بممتلكاتهم ومصادرها وبمراقبة هذه الممتلكات وتصريح جميع المسؤولين العموميين بالهدايا التي يتلقونها ومصادرها وبمراقبة هذه الهدايا. ويمثّل إقرار هذا القانون خطوة إيجابية نحو مكافحة الفساد في كوسوفو. وأقرّ البرلمان أيضاً في ٢٠ آذار/مارس القانون المعدّل والمكمّل للقانون المتعلق بالمشتريات العامة في كوسوفو (رقم 04/L-042). ويرمي هذا القانون إلى دعم الشركات المحلية في إجراءات تقديم العطاءات. وفي ١٤ آذار/مارس، أقرّ البرلمان القانون المعدّل والمكمّل للقانون المتعلق بالدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو بشأن المسائل التي تدخل ضمن اختصاص وكالة الخصخصة (رقم 04/L-033). وينيط القانون المعدّل بالدائرة الخاصة للمحكمة العليا المسؤولية عن ترجمة وثائق الدعاوى والوثائق المرفقة بها.

قضايا أساسية أخرى

قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي خدمات مكثفة في مجالات الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في صياغة اللوائح الخاصة بالتوظيف والتعيين في المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس

الادعاء العام لكوسوفو. ففي آذار/مارس، أقرّ مجلس الادعاء العام لكوسوفو لائحة جديدة بشأن اختيار وتعيين كبير المدعين العامّين للدولة (يتقاعد شاغل المنصب الحالي في آب/أغسطس ٢٠١٤). ولا تزال عملية الاختيار جارية؛ وقد قدّم تسعة مرشحين طلبات لشغل الوظيفة.

وفي شباط/فبراير، قام المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو بقطع خطوة نحو إنشاء أكاديمية قضائية حيث وضع الصيغة النهائية للقانون المتعلق بالأكاديمية وقام بمواءمته مع مجموعة القوانين ذات الصلة بالسلك القضائي في كوسوفو.

وبالإضافة إلى ذلك، أسدت بعثة الاتحاد الأوروبي المشورة لشرطة كوسوفو خلال مرحلة التخطيط لجولة الإعادة لانتخاب رؤساء البلديات في شمال ميتروفيتشا، وفي مرحلتين تنفيذ العملية واستعراضها. وخصصت شرطة كوسوفو لهذه الغاية ما يكفي من الموارد وخطط العمل، وكان تدخلها في حالات الحوادث فوراً ومهنيّاً وملائماً.

وأجرت بعثة الاتحاد الأوروبي استبياناً لموظفي دائرة الإصلاحات في كوسوفو يرمي إلى تحديد حالات الفساد المحتملة. وقد أنجزت هذه العملية باسم فرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التي أنشأتها وزارة العدل للنظر في الاستنتاجات المتعلقة بدائرة الإصلاحات في كوسوفو الواردة في التقرير المرحلي الذي أعدته المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٣.

وتعاونت بعثة الاتحاد الأوروبي مع الإدارة المعنية بالمعايير المهنية التابعة لشرطة كوسوفو، ودعمت علاقات التعاون بين شرطة كوسوفو ومفتشية شرطة كوسوفو رغبةً في ضمان التنفيذ السليم لما تصدره المفتشية من توصيات.

وبالإضافة إلى ذلك، دعمت بعثة الاتحاد الأوروبي التحضيرات لتسليم مسؤولية ضمان الحماية المباشرة للأسقف تيودوشيه إلى شرطة كوسوفو، بعد أن توصّلت عمليتان متتابعتان لتقييم الأخطار إلى انتفاء أي تهديد يبرّر استمرار البعثة في توفير تلك الحماية. وقد وُضعت خريطة طريق تكفل نقل المهام بالطريقة المناسبة إلى وحدة معنية بالحماية المباشرة تابعة لشرطة كوسوفو. وأجريت مشاورات إضافية مع الأسقف من أجل معالجة ما لديه من شواغل. وأوقفت بعثة الاتحاد الأوروبي في ٢٨ شباط/فبراير الدعم الذي كانت تقدمه في مجال الحماية المباشرة.

وبعد أن أجرى خبراء من إدارة الطب الشرعي التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي تقييماً لموقع يُشتبه في أن يكون مقبرة جماعية في راسكا، بصربيا، في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تحت سلطة نائب المدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب

وبأمر منه، أُخذت في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ عينات عظمية لتحليل الحمض النووي الريبي للرفات التي عُثر عليها في الموقع. وتبيّن من الاختبارات أن الرفات تعود لضحايا من ألبان كوسوفو. وقد بدأ في ١٠ نيسان/أبريل هدم المبنى القائم في الموقع. ولفحص المنطقة برمتها، تقرّر القيام بأعمال حفر استكشافية حول المبنى وفي المنطقة المحيطة به. ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة المتعلقة بالطب الشرعي في ٢٢ أو ٢٣ نيسان/أبريل بمشاركة كاملة من خبراء الطب الشرعي التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي.

وفي ٢٦ آذار/مارس، دُفنت رفات ٤٦ شخصا كان خبراء إدارة الطب الشرعي في بعثة الاتحاد الأوروبي قد سلّموها إلى ذوي الهالكين. وفي ٢٤ آذار/مارس، سلّمت رفات ٢٧ فرداً إلى أسر من سوهاريكي/سوفاريكا، فيما استلمت أسر من قرية كروشاي إي فوغيل/مالا كروشاي رفات ١٩ شخصا.

المنطقة الشمالية

أثار إلقاء القبض على أوليفر إيفانوفيتش في ٢٧ كانون الثاني/يناير ردود فعل من السكان المحليين ونُظّمت في ٢٧ و ٣٠ كانون الثاني/يناير مظاهرات للاحتجاج على توقيفه. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى زعماء سياسيون من صرب كوسوفو ببيانات عامة تأييداً له.

وفي ٢٣ شباط/فبراير، خلال جولة الإعادة لانتخابات رؤساء البلديات في شمال ميتروفيتشا، أدّت بعثة الاتحاد الأوروبي دورها كجهة تدخل احتياطي وأسهمت في هئية بيئية سلمية خلال عملية الانتخابات. وبفضل التنسيق مع مُقدّمَي خدمات الأمن الآخرين (شرطة كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو)، ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أمكن تيسير العملية الانتخابية.

وفي ١٢ آذار/مارس، اقتحمت مجموعة مؤلّفة من نحو ٥٠ شخصاً مركز الشرطة في زوبين بوتوك وأفرجت بطريقة غير قانونية عن أحد المشتبه فيهم كان محتجزاً هناك للاشتباه في ارتكابه أعمالاً إجرامية خطيرة بحق موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي وضباط شرطة كوسوفو. وقبل الحادث، احتشد نحو ١٢٠ شخصاً للاحتجاج خارج مركز الشرطة. ولا يزال المشتبه به في حالة فرار.

وفي أعقاب هذه الأحداث، عمّد المدير الإقليمي بالنيابة، نيناد ديوريتش، إلى توقيف قائد مركز زوبين بوتوك بالنيابة عن العمل مؤقتاً. واحتج قادة المجتمع المحلي على توقيفه عن العمل وأعلنوا اعتزامهم تعليق تعاونهم مع بعثة الاتحاد الأوروبي وسلطات شرطة كوسوفو في بريشتينا إلى أن يُعاد قائد المركز بالنيابة إلى عمله. علاوة على ذلك، طالبت

مجموعة مؤلفة من نحو ٥٠ شخصاً في ١٧ آذار/مارس بإعادة قائد مركز شرطة كوسوفو بالنيابة إلى منصبه بأن عمدت إلى سد الطريق الرئيسي بين ميتروفيتشا وزوبين بوتوك لمدة ساعة تقريباً. وفي ١٨ آذار/مارس، أنهت المديرية العامة لشرطة كوسوفو وقف قائد المركز بالنيابة عن العمل وعاد ليستلم وظيفته.

وفي مساء يوم ٣١ آذار/مارس، تعرّضت دورية تابعة لشرطة الحدود في كوسوفو تتألف من ثلاثة من أفراد الشرطة من صرب كوسوفو لهجوم في كمين نُصب لها على مقربة من زوبين بوتوك أثناء قيامها بدورية اعتيادية. وأصيب في الحادث شرطيان بجروح خفيفة، بينما أُصيب الثالث إصابات بليغة فهُرّع به إلى غرفة العناية المركّزة في المستشفى في شمال ميتروفيتشا. ثم بدأت شرطة كوسوفو عملية بحث واسعة النطاق مباشرة بعد الحادث، وانتقل إلى مسرح الحادث أفراد من وحدة الجرائم الخطيرة التابعة لشرطة كوسوفو ومجموعة من خبراء الطب الشرعي وضباط من شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي.

تنفيذ الاتفاقات التي أسفر عنها الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي

لقد تحققت بعثة الاتحاد الأوروبي في مناسبتين من وقف المحاكم التي تديرها صربيا النظر في أي قضية جنائية جديدة بعد ١٥ تموز/يوليه، وفق ما أُتفق عليه في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد.

وتلقى ما مجموعه ٢٤٨ من ضباط وزارة الداخلية السابقين تدريباً توجيهياً أساسياً أجرته بعثة الاتحاد الأوروبي وأدجموا في شرطة كوسوفو. وفي ٢٠ شباط/فبراير، كان جميع الضباط المدمّجين يزاولون مهامهم في جميع أنحاء البلديات الشمالية الأربع. وقد أسهم نشر هؤلاء الضباط في زيادة عدد ضباط شرطة كوسوفو في المنطقة الشمالية بنسبة ١٢٠ في المائة تقريباً.

واكتمل في ٣١ آذار/مارس المشروع الداعم لتنفيذ الاتفاق بين بريشتينا وبلغراد المتعلق بنسخ دفاتر السجل المدني والتصديق عليها. وقد صُدّق على ما مجموعه ١٢ ٣٩١ دفترًا من دفاتر السجل المدني (أي ما يتجاوز العدد المحدد في البداية بـ ٣٥٥ دفترًا) وسُلّمت إلى سلطات كوسوفو. وقد جرت آخر عملية تسليم في ٦ آذار/مارس. ولا تفي عملية التصديق على دفاتر السجل المدني إلا جزئياً بالأهداف التي حددها بعثة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. ولا يزال إنشاء سجل مدني يكون مضبوطاً وجامعاً ومستداماً في كوسوفو مهمة صعبة.

وفيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول التقني المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد الموقع الدائم لكل نقطة من نقاط العبور الست في ١٨ آذار/مارس ودخل رسمياً حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس. وتواصل دون انقطاع تحصيل الرسوم الجمركية في نقطتي العبور رودنيتسا - يانينا، وبارنيك - تاباليي.

وعملاً بالإجراءات المتفق عليها بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، واصل الطرفان (بلغراد وبريشيتينا) إرسال طلباتهما عن طريق بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الثاني/يناير، بدأت بلغراد الرد على الطلبات للمرة الأولى منذ دخول الإجراءات حيز النفاذ في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣. ومنذئذ، تلقت بعثة الاتحاد الأوروبي نحو ٣٤٢ رداً على الطلبات التي أُحيلت إلى بلغراد وعددها ٦٠٠ طلب. وأُرسلت صربيا ٣٩ طلباً إلى بريشيتينا في الفترة المشمولة بالتقرير، ويجري النظر فيها جميعاً.

٣ - الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأوروبي

بالنظر إلى أن الولاية المنوطة ببعثة الاتحاد الأوروبي تنتهي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وإلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، أقرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن المؤسسات المحلية أصبحت أكثر تطوراً منذ نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨، وبأن البيئة التي تعمل البعثة في ظلها قد تغيرت تغيراً كبيراً نتيجة للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشيتينا، وافتتح باب المفاوضات الخاصة بوضع اتفاق بشأن تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، والدعم الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأوروبي.

ويوجد لدى الاتحاد الأوروبي أدوات شتى يستطيع بواسطتها أن يقيّم بانتظام مدى ما تحضره كوسوفو من تقدم في مجال سيادة القانون، وهي أدوات تؤدي دوراً حاسماً في المساعدة في جهود الإصلاح في كوسوفو، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء والشرطة والجمارك، وفي تعزيز المنظور الأوروبي للمنطقة.

ومن شأن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي أن يدعم هذه الدينامية الجديدة. فالبعثة، إذ تضع في اعتبارها ضرورة بذل المزيد من الجهود، خاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم لقطاعي الادعاء العام والقضاء، ستحقق التوازن المطلوب بين ممارسة وظائفها مباشرة، وبين النقل التدريجي للمسؤوليات وزمام المبادرة إلى المؤسسات المحلية المعنية بسيادة القانون، في ضوء ما يُحرز من تقدم. وستواصل البعثة تنفيذ ولايتها على نطاق كوسوفو، مُحفَظَةً بمن يعمل لديها من أفراد دوليين من ضباط الشرطة والقضاء والمدعين العامين، وسترکز الاهتمام على

بناء القدرات على مستوى القيادة الاستراتيجية، وعلى تنفيذ الاتفاقات التي يسفر عنها الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في شمال كوسوفو.

وبوجه خاص، تتوخى المقترحات تحقيق ما يلي:

- مواصلة إدماج القضاة والمدعين العامين في المؤسسات المعنية بسيادة القانون بما يكفل استدامة النتائج والأعمال التي يضطلعون بها دعماً لمؤسسات كوسوفو
 - من حيث المبدأ، يجلس القضاة التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي ضمن هيئات قضائية مختلطة تجمعهم بنظرهم من كوسوفو، ويتولى المدعون العامون التابعون للبعثة الملاحظات القضائية ضمن أفرقة مختلطة تجمعهم بنظرهم من كوسوفو
 - تركيز البعثة اهتمامها على إنجاز القضايا المعروضة عليها بنجاح في إطار الولاية الممددة
 - لكي تكون المؤسسات المعنية بسيادة القانون مؤسسات مستدامة، لا بد من أن تُسند إدارتها إلى مسؤولين من كوسوفو، ومن أن يظل لبعثة الاتحاد الأوروبي دور تقوم به متى اقتضى الأمر ذلك
 - مواصلة شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي العمل بالتعاون والتشاور الوثيقين مع شرطة كوسوفو
- وستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي العمل تحت السلطة العامة للأمم المتحدة ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وستفضي التغييرات التي ستدخل على ولاية البعثة إلى تخفيض في عدد الموظفين وفقاً للاحتياجات التشغيلية.

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤)

البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١
ألمانيا	١
أوكرانيا	١
إيطاليا	١
باكستان	١
تركيا	١
النمسا	١
هنغاريا	١
المجموع	٨

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤)

البلد	العدد
أوكرانيا	٢
بولندا	١
تركيا	١
الجمهورية التشيكية	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
النرويج	١
المجموع	٨

الخريطة

